

الزواج المختلط العرفي و إشكالية إثباته أمام القضاء الجزائري

Mixed customary marriage and the problem of proving it before the Algerian judiciary

بوخاري مصطفى أمين

جامعة أحمد زبانة غيليزان

mustapha.boukhari@univ-relizane.dz

تاريخ النشر: 2025/12/22

تاريخ القبول: 2025/11/28

تاريخ الاستلام: 2025/10/30

الملخص:

الزواج المختلط يدخل ضمن تكوين المجتمع الجزائري مثله مثل الزواج العادي، وهذا الزواج المختلط يكون بين شخصين يختلفان من حيث الجنس ومن حيث الجنسية، و يشترط المشرع الجزائري ترخيص صادر من الجهات المختصة في إصداره حتى يكون قانوني، و يمكن أن يتم إثباته أمام القضاء الجزائري إذا تم إبرامه بدون ضابط الحالة المدنية إلا أن المشرع الجزائري اشترط على قاضي شؤون الأسرة أن يتأكد من توافر الأركان والشروط لصحة أي زواج و يتأكد بالخصوص على وجود ترخيص يسمح للطرف الذي يحمل جنسية الأجنبية بالزواج داخل الإقليم الجزائري ووفقا للقوانين السارية، فالزواج المختلط العرفي يحتاج إلى إجراءات قانونية وقضائية يجب إتباعها لإثباته و إضفاء الرسمية عليه بهدف ضمان أن الآثار المترتبة عليه تكون سليمة خصوصا ما يتعلق بالجنسية و الأطفال.

كلمات مفتاحية: الزواج المختلط، إثبات الزواج، اختلاف الجنسية، قاضي شؤون الأسرة.

Abstract :

Mixed marriage is part of the Algerian society, just like regular marriage. This mixed marriage is between two people who differ in gender and nationality. The Algerian legislator requires a license issued by the competent authorities to be legal. It can be proven before the Algerian judiciary if it is concluded without a civil status officer. However, the Algerian legislator stipulates that the family affairs judge must ensure that the pillars and conditions for the validity of any marriage are met, and in particular, ensure that there is a license that allows the party who holds foreign nationality to marry within Algerian territory and in accordance with the laws in force. A customary mixed marriage requires legal and judicial procedures that must be followed to prove it and give it official status with the aim of ensuring that the consequences resulting from it are sound, especially with regard to nationality and children.

Keys words : Mixed marriage, proof of marriage, difference of nationality, family affairs judge.

لقد عالج المشرع الجزائري مسألة الزواج وبين أركانه وشروطه من اجل تحقيق الأهداف المرجوة منه والتي هي تكوين أسرة متماسكة وتقوية الصلة بين الفرد والمجتمع، ولم يخرج المشرع الجزائري عن الأعراف المتعارف عليها منذ القدم داخل المجتمع ولم يتخطى مبادئ الشريعة الإسلامية التي تعتبر هي الأساس في تعريف الزواج وتحديد أركانه وتبسيطها، وعرف المجتمع الجزائري الزواج العرفي والذي كان سائدا منذ القدم يقوم على مبادئ الشريعة الإسلامية ثم جاء قانون الأسرة وأضاف ركن آخر الذي هو الرسمي يقوم به ضابط الحالة المدنية، كما وضع المشرع الجزائري مخططا قضائيا يتم إتباعه لجعل ذلك الزواج العرفي زواجا رسميا، إلا انه ظهر نوع آخر من الزواج كان موجود سابقا وهو الأساس في تعارف المجتمعات وهو الزواج المختلط بين طرفين من جنسيتين مختلفتين، أين في السابق لم يكن يطرح أي إشكال بل كان وسيلة لتقارب القبائل والمجتمعات لكن في الوقت الحالي وبوجود الحدود الجغرافية وتمتع كل دولة بسيادتها و سعيها للحفاظ على الأمن الداخلي أصبح الزواج المختلط يخضع لرخص تصدر من سلطات مختصة لضمان امن العائلة، لكن الأشكال الذي أصبح يقع هو زواج فرد جزائري بطريقة عرفيا مع شخص أجنبي حمل جنسية أجنبية ثم يطلب من القضاء تثبيته مثله مثل الزواج العرفي العادي الذي يعرفه المجتمع الجزائري وهو الأمر الذي أصبح يطرح عدة إشكالات من الناحية العرفية والقانونية وخصوصا القضائية وعليه من خلال هذه المداخلة سنحاول الإجابة على الإشكالية التالية:

ما هي الإجراءات القانونية الواجب إتباعها أمام القضاء الجزائري لإثبات الزواج المختلط العرفي؟

إن الجواب على هذه الإشكالية يكون من خلال تقسيم بحثنا إلى مبحثين نتطرق في الأول إلى مفهوم الزواج المختلط العرفي وتحديد الخصائص التي تميزه وفي المبحث الثاني نتطرق إلى الإجراءات المتبعة لإثبات الزواج المختلط العرفي وتحديد الإشكاليات التي تعرقل ذلك ثم الآثار المترتبة على إثبات الزواج المختلط العرفي.

المبحث الأول: مفهوم الزواج المختلط العرفي.

إن تحديد مفهوم الزواج العرفي يقتضي أولا تبيان التعريف الذي يتماشى معه وتحديد الخصائص التي يمتاز بها مقارنة بالمفاهيم الأخرى.

المطلب الأول: تعريف الزواج المختلط العرفي.

لا يوجد تعريف واحد وشامل متفق عليه حول تعريف الزواج المختلط العرفي لكن يمكن استنباط تعريف قريب من الصواب من خلال إعطاء تعريف للكلمات المكونة له والتي يجمع كثير من الفقه والقضاء أو التشريع على

توحيد مفهومها، وعليه سنتطرق بالتدرج إلى تعريف الزواج ثم الزواج العرفي والزواج المختلط لننتهي في الأخير بتعريف الزواج المختلط العرفي.

أولاً: مفهوم المصطلحات المكونة للزواج المختلط العرفي:

لقد عرف المشرع الجزائري الزواج بموجب أحكام المادة 4 من قانون رقم 05-02¹ المتعلق بالأسرة بنصه على أن الزواج هو عقد رضائي يتم بين رجل وامرأة على الوجه الشرعي من أهدافه تكوين أسرة أساسها المودة والرحمة والتعاون وإحصان الزوجين والمحافظة على الأنساب .

ويعرف الزواج أيضاً بأنه عقد يفيد حل العشرة بين الرجل والمرأة بما يحقق ما يتطلبه الطبع الإنساني مدى الحياة، ويجعل لكل منهما حقوقاً واجبات قبل الآخر².

فالزواج هو عقد قران يشترط توافر عنصر التراضي، أين يكون بين رجل وامرأة ويتم وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية وأحكام القانون الوضعي، هدفه تكوين أسرة مبنية على المحبة والمودة والتعاون والمحافظة على الأنساب .

أما الزواج العرفي فهو ذلك العقد الذي يتم بين رجل وامرأة مستكملاً أركانه وشروطه ومنتفياً عنه جميع موانع الصحة إلا أنه لم يسجل في المحكمة ولم صدر بتوثيقه بعقد رسمي³.

فالزواج العرفي هو ذلك الزواج الذي يتم بين رجل وامرأة و تتوفر فيه الشروط الموضوعية الواجب توافرها لكي يكون العقد صحيحاً والتي هي رضا الطرفين وحضور الولي وشاهدين وصادق معلوم بالإضافة إلى الإعلان عن طريق حفل بالإطعام أو الوليمة، إلا أنه ينقصه شرط شكلي الذي هو الرسمية. بمعنى أن هذا العقد لا يتم أمام ضابط الحالة المدنية ولا يتم تدوينه وقيدته في سجلات الحالة المدنية، وفي الغالب يتم بمنزل أحد الطرفين ويعقد القران بينهما من طرف الأمام وهذا الأخير يتأكد من الشروط التي وضعتها الشريعة الإسلامية والمذكورة أعلاه.

وفيما يخص الزواج المختلط فهو الاتحاد الذي يعقد بين طرفين مختلفي الثقافة والجنسية والديانة، وهو كذلك الزواج الذي ينعقد بين زوجين مختلفي الجنسية ويعتبر هذا الزواج وسيلة لاكتساب الجنسية⁴.

¹-الأمر رقم 05-02 المؤرخ في 18 محرم 1426 الموافق 27 فبراير 2005، المعدل و المتمم لقانون رقم 84-11 المؤرخ في 9 رمضان 1404 الموافق 9 يونيو 1984 المتضمن قانون الأسرة (جريدة الرسمية العدد 15 المؤرخة 2005/02/27).

²-بن شويخ الرشيد، شرح قانون الأسرة الجزائري المعدل دراسة مقارنة لبعض التشريعات العربية، دار الخلدونية، الجزائر، الطبعة الأولى، 2008، ص23.

³-أحمد بن يوسف بن أحمد الدريوش، الزواج العرفي دراسة فقهية مقارنة دار العاصمة للنشر والتوزيع، السعودية، الطبعة الأولى، 2005، ص80.

⁴-محروق كريمة، الزواج المختلط: قراءة في المفاهيم، ملتقى وطني: إشكالية الزواج المختلط في القانون الجزائري والقانون المقارن، جامعة الجزائر 1، كلية الحقوق، 2025/05/07، ص03.

وعليه فالزواج لا يتم فقط ضمن أفراد الدولة الواحدة بل أيضا بين أفراد من دول مختلفة بحيث الزواج عندها بالزواج المختلط فتحكمه عدة قوانين دون أن يكون حكرا على أحدها¹.

ويعرف كذلك بأنه عقد يربط بين رجل و امرأة كل منهما من جنسيتين مختلفتين أو عقد بين رجل و امرأة لا يتحدان بالتبعية السياسية، إذ يكون الرجل الألماني و امرأة عراقية والعكس أو يكون رجل ألماني و امرأة أمريكية، ويعرف أيضا بأنه عقد بين رجل و امرأة كل منها من جنسية مختلفة عن الآخر تحل له شرعا غايته إنشاء الحياة المشتركة والنسل².

ويقصد به كذلك ذلك الزواج الذي يتم بين طرفين يكون احدهما وطنيا والآخر أجنبي، فهو إذن تلك الرابطة الزوجية التي تحتوي على عنصر أجنبي فكل طرف فيها يحمل جنسية خاصة به تختلف عن جنسية الطرف الآخر كالزواج الذي يتم بين فرنسية و جزائري بالنسبة للجزائر فهذا زواج مختلط لأن الزوج يحمل جنسية الدولة التي ينتمي إليها وهي الجزائر، والزوجة من جهتها تحمل جنسية الدولة التي تنتمي إليها بجنسيتها وهي فرنسا، بمعنى آخر كل من الزوج والزوجة أجنبي عن الآخر لحمله جنسية مغايرة لجنسية الطرف الآخر³.

ويسمى زواجا مختلطاً إذا كان طرفاه من جنسيتين مختلفتين عند انعقاده وهو يثير من الناحية القانونية مشاكل خاصة بتنازع القوانين بالنسبة لإنعقاده، ويشكل بوصفه هذا ظاهرة قانونية جد معقدة طرحت نقاشا كثيرا في المجال القانوني و الفقهي و القضائي، لاسيما فيما يخص مسألة عدم تأثيره على الجنسية أو مسألة تأثيره المزدوج على جنسية طرفيه، فيصبح بذلك أما وسيلة لإكتساب احد الزوجين جنسية الزوج الآخر وأما سببا لفقد الجنسية⁴.

ثانيا: مفهوم متكامل للزواج المختلط العرفي.

من خلال التعريف السابق يمكن وضع تعريف للزواج المختلط العرفي بأنه ذلك العقد الذي يتم بين رجل و امرأة مستوفي جميع الأركان والشروط و تتناق عنه موانع الصحة لكنه لا يتم أمام جهات رسمية ولا يتوافر فيه ركن الرسمية و يكون احد الطرفين فيه أجنبي من حيث الجنسية.

¹- محمد وليد المصري، الوجيز في شرح القانون الدولي الخاص "دراسة مقارنة للتشريعات العربية و القانون الفرنسي" دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2009، ص129.

²- رجاء حسين عبد الأمير، المركز القانوني للمرأة في الزواج المختلط "دراسة مقارنة"، رسالة دكتوراه تخصص قانون الخاص، جامعة كربلاء، كلية القانون، جمهورية العراق، 2020، ص07.

³- شورو نورية، الزواج المختلط و تأثيره على حالة الزوجين، رسالة دكتوراه تخصص القانون الخاص، جامعة أبي بكر بقايد، تلمسان، كلية الحقوق، 2017، ص11.

⁴- سالم عطية أمينة، اثر الزواج المختلط على الجنسية في ظل امر 05-01، رسالة ماجستير تخصص القانون الخاص، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2011، ص08.

فالزواج المختلط العرفي هو زواج مثله مثل أي زواج يجب أن تتوفر فيه الأركان والشروط ليكون صحيحا والمتمثلة في تراضي الزوجين وحضور الولي وصدّاق معلوم وكذا شاهدين بالإضافة إلى إعلانه عن طريق الإطعام و الزفاف، إلا أنه لا يكون أمام الجهات رسمية مثل ضابط الحالة المدنية وبالتالي يغيب عنصر الشكلية فيه، بالإضافة إلى وجود عنصر ثاني يميزه والذي هو أن أحد طرفي هذا العقد يكون أجنبي الجنسية وليس من نفس جنسية الطرف الثاني المنتمي إلى دولة محل انعقاد هذا العقد.

المطلب الثاني: خصائص الزواج المختلط العرفي

إن الخصوصيات التي يتميز بها الزواج المختلط العرفي هي تلك الخصوصيات التي يتميز بها كل من الزواج و الزواج العرفي و الزواج المختلط فهي خليط بينها و يمكن استنباطها كما يلي:

- هو عقد يتم بين شخصين من جنسين مختلفين هما ذكر و أنثى، وإذا تشابه جنس الطرفان فلا نكون امام عقد زواج مثلما هو معروف في بعض الدول التي تعترف بزواج المثلية أي بين رجلين أو امرتين، فالزواج المقصود من هذه الدراسة هو الزواج الذي يتم بين رجل و امرأة وعلى من يشرف على هذا الزواج التأكد من جنس الطرفين.

- الزواج المختلط العرفي يختلف مع الزواج العرفي فيما يخص الترخيص الذي يعتبر شرطا ملزما لتثبيته أين يتأكد القاضي من وجوده إلا أن هذا الشرط غير مطلوب لصحة الزواج المختلط العرفي عند الاقتران فلا يطلبه الأمام و إنما يتأكد هذا الأخير من توافر الأركان الأساسية لصحة عقد الزواج و إذا تم يصبح صحيحا حتى في غياب الترخيص لكن يعتبر الترخيص شرط أساسي لتثبيت هذا الزواج أمام القضاء.

- إن الرخصة الإدارية المسبقة الخاصة بالزواج المختلط تخضع لشروط محددة و هي شروط متنوعة يمكن تقسيمها إلى شروط عامة تخص وضعية الأجانب داخل الدولة و شروط خاصة بإبرام الزواج في حد ذاته، ويمكن حصر هذه الشروط في خمسة شروط تتمثل في الإقامة القانونية للأجنبي فوق التراب الوطني، وتمتعه بالقدرة على الزواج، وضرورة المحافظة على التماسك الاجتماعي والأمن القومي والنظام العام، واحترام التشريع المعمول به والمتعلق أساسا بقانون الأسرة، وعدم التحايل على القانون الإجراءات التي تنظم الزواج المختلط¹.

- أن الزواج المختلط العرفي حتى يكون صحيحا يجب أن تتوفر فيه أركان و شروط الزواج والتي هي التراضي بين الطرفين، وحضور ولي الزوجة، وذكر الصداق الواجب دفعه لها، بالإضافة الى حضور شاهدين يشهدان هذا الزواج، ومن عادات الزواج هو اعلام العامة به عن طريق الزفاف وإطعام الحضور.

¹- حنّيت عمار، الرخصة الإدارية المسبقة في الزواج المختلط، ملتقى وطني بعنوان "إشكالية الزواج المختلط في القانون الجزائري والقانون المقارن، كلية الحقوق، جامعة الجزائر1، ماي 2025، ص12.

- هو عقد يكون احد طرفيه من جنسية مختلفة عن جنسية الطرف الثاني وعن الدولة التي ينعقد فيها الزواج العرقي. بمعنى أنه إذا ابرم هذا العقد في الجزائر فالزواج يكون من جنسية جزائرية و الزوجية تكون من جنسية أجنبية عن جنسية الزوج و البلد.

- أن الزواج المختلط العرقي يتم أمام جماعة من المسلمين ويشرف عليه الإمام وهو ما يسمى في الأعراف بزواج الفاتحة و هو مثل الزواج العرقي العادي الذي يتم بين شخصين من نفس الجنسية.

- إذا كان احد الزوجين مزدوجي الجنسية أين له نفس الجنسية التي يحملها الزوج الثاني و جنسية أخرى فهنا لا نكون أمام زواج عرقي مختلط بل زواج عرقي عادي بين شخصين لهما نفس الجنسية و تطبق عليه نفس الإجراءات التي تطبق بالنسبة للزواج العرقي، باعتبار أن جنسيته توفر له الحماية و تضمن له كافة الحقوق مثله مثل أي مواطن.

- فيما يخص مسألة زواج مسلمة مع أجنبي فلا يعتبر الزواج العرقي المختلط صحيح إذا كان الزوجي الأجنبي غير مسلم كون من صحة الزواج الإسلام فإذا كانت الزوجة غير مسلمة يصح الزواج كونها من أهل الكتاب و يعتبر الزواج صحيح أما الزوج إذا لم يكن مسلما فيجب عليه إعلان إسلامه قبل عقد القران مع المسلمة وعلى الإمام الذي يشرف على هذا الزواج التأكد من ذلك.

- كما انه من المعروف أن اختلاف ديانة الزوجين من أهم موانع الزواج، و هو ما نص عليه المشرع في المادة 30 من قانون الأسرة، ضمن موانع الزواج المؤقتة، وعليه يتعين على الأجنبي الراغب في الزواج من جزائرية أن يثبت انه مسلم والمشرع بين حالتين في القرار الوزاري رقم 580 المؤرخ في 2014/09/16 المتضمن شروط و كفاءات إصدار شهادة إثبات الإسلام و شهادة اعتناق الإسلام¹.

- أن الزواج المختلط العرقي يمكن أن يتم إثباته بنفس الإجراءات أمام القضاء المختص ليصبح زواج رسمي مقيد في سجلات الحالة المدنية.

- فيما يخص الرخصة وإن كان الزواج المختلط عرفيا إلا انه يجب توافرها، وعليه يتوجب على كل جزائري يرغب الزواج بأجنبية و جزائرية ترغب الزواج بأجنبي التقدم لوالي الولاية المختص إقليميا من اجل الحصول على رخصة إدارية مسبقة تسمح الزواج المختلط المقبل عليه مستقبلا².

¹ - حنتيت عمار ، المرجع السابق، ص13.

² - مطاعي حمار صبيحة، رخصة والي الولاية في إثبات الزواج العرقي المختلط "تنازع سلمي بين القضاء و الإدارة"، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية و السياسية، المجلد6، العدد2، 2022، ص 1689.

المبحث الثاني: إثبات الزواج المختلط العرفي أمام القضاء الجزائري.

الزواج المختلط العرفي أمام القضاء يستوجب إتباع إجراءات قانونية معينة و يطرح عدة إشكالات قانونية تخص عدة اتجاهات بالإضافة إلى أنه يترتب آثار بعد تثبيته .

المطلب الأول: الإجراءات المتبعة لتثبيت الزواج المختلط العرفي و الإشكالات التي تطرح.

الزواج المختلط العرفي سيصبح رسميا بعد تثبيته أمام القضاء و يترتب آثارا عن ذلك وعليه لابد من توافر إجراءات قانونية ضرورية لازمة إلا أنه في بعض الحالات تطرح إشكالات يصعب إيجاد حلول لها.

أ- إجراءات أثناء طلب إثبات الزواج المختلط العرفي أمام القضاء:

سبق الذكر أن إثبات الزواج العرفي يتم حصرا أمام القضاء ونفس الأمر ينطبق على الزواج المختلط العرفي يتم إثباته أمام القضاء الجزائري حصرا دون جهة أخرى.

و يختص قسم شؤون الأسرة بتثبيت الزواج المختلط العرفي وتكون النيابة العامة طرفا رسميا لإبداء رأيها حول هذا الزواج.

أما فيما يخص الإجراءات فتكون كما يلي:

- يتم تحرير عريضة افتتاحية تتضمن هوية الأطراف ومكان إقامتهم مع تحديد الجنسية للطرف الأجنبي حتى نكون أمام زواج مختلط عرفي، و تكون عريضة موحدة بينهما.

- تتضمن العريضة الافتتاحية بالإضافة إلى الهوية ملخص عن الواقع التي تضمنها هذا الزواج المختلط العرفي وتحديد المكان والتاريخ، كما يحدد الصداق المتفق عليه و إن كان دفعه مقدم أم مؤخر، وتحديد الولي والشهود، بالإضافة إلى ذكر شروط التي تم تحديدها بين الطرفين عند إبرام عقد الزواج المختلط العرفي حتى يتم تدوينها في الحكم و في العقد الرسمي بعد ذلك.

- قيد العريضة الافتتاحية أمام كاتب الضبط المختص بقيد الدعوى على مستوى المحكمة المختصة ودفع المصاريف القضائية المحددة قانونا.

- يقوم كاتب الضبط بقيد الدعوى وتحديد تاريخ أول جلسة وإعطاء رقما خاصا بملف القضية يخص هذه الدعوى.

- عند أول جلسة يتأكد القاضي من حضور الأطراف و يتأكد من هويتهم، خصوصا حضور الطرف الذي يحمل الجنسية الأجنبية، أين يتأكد القاضي من حضوره الشخصي ويتأكد من هويته وكذا طريقة دخوله للتراب الوطني أين يجب أن تكون بطريقة قانونية.

- يطلب القاضي الوثائق الضرورية و التي تجعل الدعوى صحيحة وهذه الوثائق هي:

* شهادة ميلاد الطرفين و بطاقة الهوية أو جواز السفر ويجب أن تكون الوثائق مترجمة.

* الترخيص من قبل الجهات المختصة لزواج أجنبي مع مواطن أجنبي.

* بطاقة الهوية الخاصة بالولي و الشاهدين.

- يحدد القاضي جلسة لإجراء تحقيق أين يطلع على الوثائق المطروحة ويتأكد من المعلومات التي يحملها الترخيص تكون صحيحة ثم يسمح لجميع الأطراف لتأكيد واقعة الزواج.

- يقوم القاضي بسماع الطرفين ويتأكد من عنصر التراضي بينهما، ويتأكد من الصداق من حيث تحديده وتأكيد أن كان قد دفع أو تم تأجيله.

- يسمع القاضي ولي الزوجة إن كان جزائري و أن كان من جنسية أجنبية يستعين القاضي بمرجم يعينه مسبقا لسماع الزوجة و وليها إن كانا لا يتقنان اللغة العربية.

- يسمع القاضي الشهود و يتأكد من وقوع الزواج بين الطرفين أين يتأكد من حضورها وماذا سمعوا و رأوا من تلك الواقعة.

- بعد سماع الأطراف يدرج القاضي ملف الدعوى للمداولة و يقوم بتحديد تاريخ الجلسة للنطق بالحكم.

- فيما يخص مسألة الأطفال إذا نتج أطفال عن هذا الزواج قبل طلب تثبيته يتأكد القاضي من وثائقهم ويتأكد من أن الأب يعترف بهم حتى يتم إلحاق نسبهم من أبيهم.

ب- إجراءات بعد إثبات الزواج المختلط العرفي أمام القضاء:

بعد صدور الحكم بإثبات الزواج المختلط العرفي بين الطرفين لا يكون هذا الزواج المثبت رسميا إلا بعد إتباع مجموعة من الإجراءات تتمثل في:

- يجب على الطرفين السعي أمام المحكمة التي أصدرت الحكم للحصول على النسخة التنفيذية له، ثم القيام بتبليغه للأطراف بما في ذلك النيابة العامة.

- بعد ذلك يتم تقديم طلب لوكيل الجمهورية محل الاختصاص المحكمة التي قامت بتثبيت الزواج المختلط العرفي من أجل قيده في سجلات الحالة المدنية للبلدية التي تم فيها إبرام الزواج المختلط العرفي.

- يقوم وكيل الجمهورية بتحرير أمر بتسجيل هذا الزواج و يسلمه في شكل برقية مغلقة تسلم لضابط الحالة المدنية .

- يقوم ضابط الحالة المدنية ب قيد ذلك الزواج المختلط العرفي في سجلات الحالة المدنية و يسلم نسخة من الدفتر العائلي يشمل الهوية الكاملة للطرفين بالإضافة إلى الأطفال الذين سيحملون لقب أبيهم بعد تثبيت الزواج.

- يسلم كذلك ضابط الحالة المدنية نسخة من عقد الزواج مدون عليها انه تم تثبيته من قبل المحكمة.

المطلب الثاني: الإشكالات المطروحة لإثبات الزواج المختلط العرفي أمام القضاء.

إن إثبات الزواج العرفي مسألة تقديرية ترجع للقاضي الذي يجري تحقيق بين الأطراف ثم يصدره حكمه بالتثبيت ونفس الشيء بالنسبة للزواج المختلط العرفي الذي يمر بنفس الإجراءات إلا أن هذا الأخير تعترضه عدة إشكالات أثناء طلب إثباته، وكما سبق القول أن الزواج المختلط الذي يتم خارج الجهات الرسمية لإبرامه يعتبر عرفي و يتم أمام الإمام و جماعة من المسلمين و يتم التأكد من وجود فقط أركان الزواج، أما مسألة تثبيته أمام القضاء فالقاضي يتأكد من أمور أخرى وهي تلك الأمور التي تشكل إشكالات قد تؤدي إلى بقاءه عرفي ولا يتحول إلى شكله الرسمي ومن هذه الإشكالات نذكر:

- غياب الترخيص، فلا يحق للشخص الأجنبي أن يتزوج بجزائري إلا إذا تحصل على ترخيص مسبق من السلطات المعنية، فلا يحق لضابط الحالة المدنية أن يبرم زواج مختلط إذا لم يتأكد من توافر الترخيص الذي يسمح للطرفين بإبرام عقد الزواج، و لا يمكن للقاضي الذي يشرف على تثبيت الزواج المختلط العرفي أن يثبت إذا لم يطرح أمامه الترخيص بالزواج من قبل الزوج الأجنبي، وفي حالة ما إذا تقدم زوجين لإثبات زواج مختلط عرفي بينهما أمام القضاء وتأكد القاضي غياب الترخيص فلا يمكنه أن يثبت ذلك الزواج حتى ولو كان صحيحا من حيث الأركان والشروط.

كما أن إيداع ملف الحصول على رخصة الزواج المختلط يخضع لإحترام آجال معينة محددة بموجب التعليمات الوزارية رقم 09 المؤرخة في 2018/11/05 التي تحدد الإطار التنظيمي لكيفيات إصدار هذه الرخصة، حيث يجب إن يودع الملف قبل ثلاثة أشهر من انعقاد الزواج حتى يتسنى للإدارة القيام بالإجراءات اللازمة قبل إصدار الرخصة و خاصة الإجراءات المتعلقة بالجانب الأمني وإجراء المقابلات مع الطرفين الأجنبي والجزائري للتأكد من الهدف الرئيسي

لعقد القران بينهما و التأكد من عدم وجود أي تهديد على النظام العام بصفة عامة، والأخلاق والآداب بصفة خاصة و الحفاظ على تماسك المجتمع¹.

-وعليه الإشكال يقع هنا أمام القضاء إذا لم يكن هناك رخصة للزواج المختلط فيجب على الطرفين الرجوع إلى الجهات المعنية من اجل إصداره وإعادة رفع الدعوى المتعلقة بالإثبات، وبالنسبة للتاريخ المتعلق بالزواج يجب أن لا يتعدى تاريخ صدور الرخصة وهذا حتى ولو وقع الزواج قبل ذلك فالعبرة بالتاريخ المدون عليها.

-أما فيما يخص الأطفال فالإشكال يقع في هذه الحالة والتي هي إذا ولد الأطفال و رفعت دعوى إثبات زواج مختلط عرقي ورفضته المحكمة لعدم وجود الترخيص ثم تم تقديم طلب هذه الرخصة و بعد دراسة الملف تم منحها إياهم فالإشكال يكون بتعارض تاريخ ميلاد الأولاد مع صدور الترخيص الذي يكون مقدم و هنا سنكون أمام ميلاد أولاد قبل تاريخ الزواج وهو الأمر الذي يجعل اللقب الذي سيحملونه يتعلق بالأم و ليس الأب.

-مسألة الأطفال، أين انه إذا نتج أولاد فالمبدأ أو الولد للفراش و ينسب لأبيه لكن إذا نتج أطفال عن الزواج المختلط العرقي فيلحق نسب الأولاد إلى الأم إذا ولدوا بالجزائر فلا يحق لضابط الحالة المدنية تسجيل أطفال يحملون لقب أبيهم بدون وجود دفتر عائلي حتى ولو اعترف بهم أبيهم و نفس الشيء حتى إذا اعترف الأب بأولاده فيتم إلحاقهم بأبهم لغياب الزواج الرسمي .

-مع الملاحظ إذا كانت الأم جزائرية والزوج أجنبي و لم يكن هناك ترخيص يتحصلون على لقب أمهم وإذا كان الأب جزائري و الأم أجنبية و لم يكن هناك ترخيص يتحصلون على لقب أمهم ، فتثبتت الزواج المختلط العرقي لا يكون إلا بوجود ترخيص له و في حالة غيابه ستتأثر الأسرة و يتأثر نسب الأولاد.

إذا تم تثبيت الزواج المختلط العرقي ينتج عنه عدة آثار نذكرها كما يلي:

-يصبح الزواج المختلط العرقي رسميا يرتب نفس الآثار التي يرتبها الزواج الرسمي المبرم أمام ضابط الحالة المدنية.

-يتم إلحاق نسب الأولاد بأبيهم وهذا سواء كانت الأم أجنبية يتم إلحاق الأطفال بأبيهم وإذا كانت الأم جزائرية يلحق الأطفال بأبيهم الأجنبي.

الخاتمة:

تعتبر مسألة تثبيت الزواج العرقي المختلط من المسائل الحساسة التي يحتاج فيها القاضي إلى كثير من التدقيق و تحقيق موسع من اجل إصدار حكم يثبت واقعة الزواج بين جزائري و شخص أجنبي، و يعتبر الترخيص من المسائل

¹-حتيت عمار، المرجع السابق، ص15.

الأساسية التي يجب على القاضي التأكد منها قبل أن يصدر حكم نظرا للحساسية و الخطورة التي تكونها من خلال إبرام زواج بين مواطن جزائري وشخص أجنبي ونظرا لمسألة الأمن الوطني، فالقانون لا يعارض الزواج بين الأشخاص من مختلف الجنسيات لكن مسألة الأمن واجبة التدقيق فيها كون هذا الترخيص الواجب لإبرام الزواج المختلط العرقي يضمن حماية للزواج في حد ذاته والذي يسمح له بتحقيق أهدافه الشرعية والقانونية و فيه كذلك حماية للأطفال الذين يولدون من خلال إبرامه، فالمشرع الجزائري بوضعه إجراءات قانونية تخص إبرام الزواج العرقي وإجراءات خاصة تتعلق بالترخيص لزواج أجنبي هدفه الأساسي حماية الأسرة الجزائرية و ضمان استقرارها وفقا لما تقتضيه مبادئ الشريعة الإسلامية والأعراف الجزائرية.

قائمة المراجع:

- الأمر رقم 02-05 المؤرخ في 18 محرم 1426 الموافق 27 فبراير 2005، المعدل و المتمم لقانون رقم 84-11 المؤرخ في 9 رمضان 1404 الموافق 9 يونيو 1984 المتضمن قانون الاسرة(جريدة الرسمية العدد 15 المؤرخة 2005/02/27).
- بن شويخ الرشيد، شرح قانون الأسرة الجزائري المعدل دراسة مقارنة لبعض التشريعات العربية، دار الخلدونية، الجزائر، الطبعة الأولى ، 2008.
- بن يوسف بن أحمد الدرويش، الزواج العرقي دراسة فقهية مقارنة دار العاصمة للنشر والتوزيع، السعودية، الطبعة الأولى، 2005.
- محروق كريمة، الزواج المختلط: قراءة في المفاهيم ، ملتقى وطني: إشكالية الزواج المختلط في القانون الجزائري و القانون المقارن، جامعة الجزائر 1، كلية الحقوق، 2025/05/07.
- رجاء حسين عبد الأمير، المركز القانوني للمرأة في الزواج المختلط" دراسة مقارنة"، رسالة دكتوراه تخصص قانون الخاص، جامعة كربلاء، كلية القانون، جمهورية العراق، 2020.
- شورو نورية، الزواج المختلط و تأثيره على حالة الزوجين، رسالة دكتوراه تخصص القانون الخاص، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان ، كلية الحقوق، 2017.
- محمد وليد المصري، الوجيز في شرح القانون الدولي الخاص"دراسة مقارنة للتشريعات العربية و القانون الفرنسي" دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2009.
- سالم عطية أمينة، اثر الزواج المختلط على الجنسية في ظل امر 01-05 ، رسالة ماجستير تخصص القانون الخاص، جامعة بن يوسف بن خدة ، الجزائر، 2011.

- حنتيت عمار، الرخصة الإدارية المسبقة في الزواج المختلط، ملتقى وطني بعنوان "إشكالية الزواج المختلط في القانون الجزائري و القانون المقارن، كلية الحقوق، جامعة الجزائر1، ماي 2025.
- مطاعي حمار صبيحة، رخصة والي الولاية في إثبات الزواج العرقي المختلط "تنازع سلمي بين القضاء و الإدارة"، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية و السياسية، المجلد6، العدد2، 2022.